إمكانية التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) *

أ. عوار عائشة **

أ. بن يوب لطيفة ***

أ. بوثلجة جمال عبد الناصر ****

* تاريخ التسليم: 27/ 9/ 2014م، تاريخ القبول: 14/ 3/ 2015م.

** أستاذة مؤقتة باحثة متحصلة على شهادة الدكتوراه/ كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان/ الجزائر.

*** أستاذة مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية/ جامعة سيدي بلعباس/ الجزائر.

**** أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية/ جامعة تلمسان/ الجزائر.

ملخّص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث في إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) بدراسة العلاقة على المدى الطويل بين بعض متغيّرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول، وهي: الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينيّة والإنفاق الحكومي ومعدّل التضخم باستخدام طريقة التكامل المشترك وبالاعتماد على بيانات سنويّة تغطي الفترتين 1969 – 1988 ما قبل تأسيس الاتّحاد و 1989 – 2012 نشأة اتّحاد المغرب العربي. أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى غياب علاقة تكامل على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الأولى 1969 – 1988 في حين أظهرت النتائج وجود علاقة توازنيّة طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية في المدى الطويل للدول الثلاث خلال الفترة 1989، 2012 والتي تجعلها قادرة على التكامل خلال تأسيس اتّحاد المغرب العربي. إذ إن تعثر المغرب العربي حتى الآن في مسيرته التكاملية تعود إلى عوامل سياسية واقتصادية

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التجمّعات الإقليميّة، المغرب العربي، التكامل المشترك.

The aim of this research paper is to investigate the possibility of economic integration between Arab Maghreb countries (Algeria, Morocco, Tunisia) .

Abstract:

To achieve this goal, our study focuses on the long - term relationship among macroeconomic variables real GDP, trade flows, investments and government expenditures using cointegration technique with annual data from the period 1969 - 1988 (before the foundation of the Union) and the establishment of the Arab Maghreb Union during the period 1989 - 2012.

Our empirical results suggest the existence of long - term relationship equilibrium between economic sectors of the three countries during the period 1989 - 2012, which enabled them to realize the Maghreb Union. Therefore, the failure of these countries to achieve a regional integration is likely caused by political factors.

Keywords: *Economic integration, Arab Maghreb countries, Cointegration technique.*

مقدمة:

شهدت العقود الماضية مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية أبرزها تصاعد موجات العولمة، والتحرير الاقتصادي، والتجاري وتنامي ظاهرة التكتّلات الاقتصادية ممّا تعذّر على الدول التي خيّرت الانعزال تلبية احتياجات شعوبها بسبب جملة العوائق والمشاكل التي تواجهها في إطار فردي. لذا نجد تزايد ظاهرة الاتجاه نحو التكتّلات الاقتصادية منتشرةً في كل منطقة من العالم سواءً على مستوى الدول المتقدّمة أو النامية، حيث كانت أوروبا أوّل من سلك الطريق إلى مفهوم التكتّلات الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء الاتّحاد الأوروبي والذي شجّع على تكوين تجمّعات اقتصادية أخرى في مناطق العالم المختلفة.

وفي ظل هذه التحولات التي يعرفها العالم اليوم، تسعى بلدان المغرب العربي إلى التأقلم مع هذه البيئة الدولية الجديدة من خلال إنشاء اتّحاد إقليمي الذي تأسّس في 17 شباط 1987 إثر اجتماع رؤساء الدول المغاربية الخمسة وهي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا في مدينة مرّاكش المغربية والتوقيع على معاهدة تأسيس الاتّحاد، تمثّل هدفه الأساسي في العمل تدريجيًّا على تحقيق حريّة تنقّل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها، وكذا إتباع سياسة مشتركة في الميادين المختلفة.

وتشكّل دول المغرب العربي وحدة جغرافية طبيعية متكاملة، تطلّ على البحر الأبيض المتوسّط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب، ويتربّع على مساحة بنسبة 42 % من مساحة الوطن العربي، بالإضافة إلى أنّ عادات وتقاليد هذه الدول متماثلة، كما يربط بينهم الدين واللغة والتاريخ المشترك، وفي الوقت نفسه تمتلك دول المغرب العربي إمكانات اقتصادية كبيرة تعبّر عن التنوع المغاربي في الموارد الاقتصادية الأمر الذي يتيح إمكانية التعاون بين أقطار المغرب العربي حيث يجد كل بلد ما يحتاجه في باقي بلدان المنطقة، كما أنها اقتصاديات تبادلية مع العالم الخارجي مما يضاعف من تبعيتها للخارج إذ إن المجموعة الأوروبية تستحوذ على أكثر من 60 % من المبادلات التجارية المغاربية.

ومن هنا جاءت إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين بلدان المغرب العربي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نتطرق إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية نوردها فيما يلي:

- ما هو واقع التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي؟
- ما هي أهمّ التحديات والتهديدات التي يواجهها الاتّحاد المغاربي وكيف يتم تجاوز هذه المعوقات؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيّات التالية:

- تظهر الاقتصاديات الكلّية لبلدان المغرب العربي سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل مما يساعد على الجزم بإمكانية التكامل الاقتصادي بين هذه الدول في المنطقة.
- أسهم تأسيس اتّحاد المغرب العربي في تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء.

أوّلاً: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي على يد الاقتصادي "viner" الذي وضع أساس نظريّة الاتّحاد الجمركي كما تطوّرت على يد العديد من الاقتصاديين أمثال "meade" و "lipsey"، إلاّ أنّ الصيغة الكاملة لنظريّة التكامل الاقتصادي كانت على يد الاقتصادي "bella balassa" عام 1962 في كتابه المشهور نظريّة التكامل الاقتصادي الذي عرّف التكامل الاقتصادي بأنّه: عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حداً لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعدّدة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أيّ تمييز بين هذه الوحدات. «بلاسا، 1964، ص10».

فمن خلال التكامل يمكن:

- من اتّساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ما يؤدّي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه الأمر الذي يترتّب عليه زيادة رفاهية المستهلكين؛
- إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصاديّة مما يترتّب عليه امتصاص للضغط الفائض، وتخفيف من حدّة النقص، مما يترتّب عليه زيادة فرص العمل.
- تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.
- تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتّع بها الدول المتكاملة.
- دعم للمركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.

ومنى أجل استيعاب منهجيّة التكامل الاقتصادي لابد من تسليط الضوء على أهم الأشكال العملية لهذا التكامل وهي: « عبد الرحيم، 2002، ص 63، 66 »

- منطقة التجارة الحرة: وهي تجمّع اقتصادي بين مجموعة من الدول تلغى فيها الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول المكوّنة له على أن تبقى هذه القيود واردة على الدول غير الأعضاء.
- الاتحاد الجمركي: وهي تجمّع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه إزالة كافّة الحواجز الجمركية في العلاقات التجارية كما في مرحلة التجارة الحرة، بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي.

- السوق المشتركة: وهي تجمّع اقتصادي بين مجموعة من الدول، تلغى فيها القيود على حركات عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال.
- الاتّحاد الاقتصادي: والذي يمكن اعتباره سوقا مشتركة مع درجة معينة من الموائمة في السياسات الاقتصادية.
- التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي: والذي يمثل النمط الأرقى حيث يؤدّي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة وذلك بإنشاء بنك مركزي موحّد وعملة موحّدة.

ثانياً: التكامل الاقتصادي المغاربي

تحقّقت فكرة إنشاء اتّحاد مغاربي في السابع عشر من شهر شباط 1989 عندما اجتمع رؤساء البلدان المغاربية الخمسة في مدينة مرّاكش المغربية التي تضمّنت مولد اتّحاد عربي جديد أطلق عليه «الاتّحاد المغاربي» بهدف بعث فضاء مغاربي على قدر متقدّم من الاندماج التدريجي «مقدّم، 2005، ص209».

ويستهدف الاتّحاد تحقيق مايلي: « معاهدة إنشاء اتّحاد المغرب العربي، المادّة الثانية والثالثة»

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتّخاذ ما يلزم اتّخاذه من وسائل لهذه الغاية، خاصة إنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم في المستويات كافة، وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدّة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتّخاذ ما يلزم اتّخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، وخاصة تبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسّسات جامعية وثقافية، ومؤسّسات متخصّصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

ويتكوّن اتّحاد المغرب العربي من خمسة أجهزة هي: « عبد الناصر، 2004، ص 163، 230 »

- مجلس الرئاسة: هو الهيئة العليا لاتّحاد المغرب العربي يتكوّن من رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة و مهمّته رسم السياسة العامّة والخطوط الأساسيّة للاتّحاد.
- مجلس الوزراء: يتكون من وزراء الخارجية لدول الاتّحاد. يتولى المجلس صلاحية تحضير دورات مجلس الرئاسة، والنظر في القضايا المقدمة من لجنة المتابعة، واللجان الوزارية المتخصصة.
- مجلس وزراء الخارجية: يتكوّن من أربعة وزراء (بدرجة وزير أول) لدول اتّحاد المغرب العربي وممثّل ليبي؛ نظرا لغياب منصب وزير أوّل في ليبيا يتولّى حلّ المشاكل السياسية الكبرى بين الأطراف الأعضاء، والفصل في النزاعات الدستورية القائمة.
- لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصّة: تعمل لجنة المتابعة تحت رقابة وزراء الخارجية.ومهمّتها تنفيذ قرارات الاتّحاد و متابعة نشاطاته بينما تهتم اللجان الوزارية المتخصّصة بتنسيق العمل المغاربي، وتجسيد برنامج العمل الذي يقرّه مجلس رئاسة الاتّحاد ميدانياً.

كما يتكوّن الاتّحاد من ستّ مؤسسات وهي :

- الأمانة العامّة: تتألّف الأمانة العامّة من أمين عام يعين من طرف مجلس الرئاسة لفترة 3 سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة، ومجموعة من الموظّفين يعيّنهم الأمين العام تقوم بتنفيذ قرارات المجلس الرئاسي، و تحضير التقارير الدورية حول مدى تقدّم الاتّحاد المغاربي.
- مجلس الشورى: يضم ثلاثين عضواً من كل دولة، يتولّى صلاحيّة دراسة وإعداد تقارير حول وضعيّة الاتّحاد ثم يعرضها على مجلس الرئاسة.
- الهيئة القضائية: مهمّتها الفصل في النزاعات والخلافات الناشئة بين هيئات الاتّحاد وأعضائه.
- الأكاديمية المغاربية للعلوم: تهتم بوضع الإطار المناسب للتعاون العلمي والمعرفي وصولاً إلى التكامل في مجال البحث العلمي.
- المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية: يتولّى صلاحيات إعداد المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، ومنحها التمويل اللازم واستغلال رؤوس الأموال في المشاريع المربحة.
- جامعة المغرب العربي: تهدف إلى تحسين مستوى التعليم العالي و البحث العلمي المغاربي.

وتتمثّل مراحل العمل الوحدوي المغاربي فيما يلي: « النجار، 1992، ص 173، 174»

- المرحلة الأولى: إنشاء منطقة التجارة الحرة بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.وكان من المفروض أن تتحقّق قبل نهاية عام 1992.
- المرحلة الثانية: إنشاء اتّحاد جمركي قبل نهاية 1995 لتوحيد التعرفة الجمركية.
- المرحلة الثالثة: : إنشاء سوق مشتركة بين دول الاتّحاد قبل نهاية سنة 2000، وتهدف هذه المرحلة إلى الوصول إلى الاندماج المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق، وإقامة سوق داخلية كبرى موحّدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية، و إلى تحقيق حرّية تنقّل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.
- المرحلة الرابعة: تحقيق الوحدة الاقتصادية المغاربية عن طريق توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية لدول اتّحاد المغرب العربي.

ثالثاً: الدراسات التجريبية السابقة

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الدراسات لقياس إمكانية التكامل الاقتصادي نوجز بعضها فيما يلي:

دراسة **Darrat and Pennathur (2002)**: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم درجة التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 1969 – 1998، **باختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التّالية:**

الناتج المحلّي الإجمالي (PIB) كمتغير ممثّل لاقتصادياتها الكلية، والموجودات النقدية (M1) ، والقواعد النقدية (MB) لقياس درجة الترابط بين القطاعات المالية والنقدية في المنطقة، باستخدام طريقة التكامل المشترك.

أثبتت النتائج وجود علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي، وأسواقها المالية، وكذا سياساتها النقدية، وأنّ تشكيل اتّحاد المغرب العربي سنة 1989 يمثل خطوة هّامة نحو التكامل بالرغم من مكانتها الضعيفة في الوقت الحاضر، و يبدو أن مسار التكامل بقي معطلا لأسباب سياسية واجتماعية؛ لذلك ينبغي اتّخاذ المزيد من الخطوات والقرارات في سبيل تعزيز وتفعيل التكامل المغاربي.

دراسة **Ali F Darrat and Al Shami (2005)**: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تشكيل كتلة اقتصادية ومالية ناجعة داخل المنطقة.ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان ببناء نموذج قياسي باستخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة الممتدّة من 1970 – 2001.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصادها الكلي (ممثّلاً بالناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي Real GDP) وأسواقها المالية (مخزون النقود M1 وسعر الصرف R) وسياساتها النقدية (تعكسها حركة معدلات التضخم F والقواعد النقدية B) .إذ يبدو أن تعثر دول المجلس في تحقيق تكامل ناجح وفعال داخل المنطقة غير مرتبط بعوامل اقتصادية ومالية، وإنّما يرجع السبب في ذلك إلى عوامل سياسية واجتماعية؛ لذلك أوصت الدراسة بضرورة بدل المزيد من الجهود من أجل حل الخلافات السياسية والاجتماعية وتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي.

دراسة : **Ramon A.Castillo Ponce (2008)**طبّقت هذه الدراسة على تجمّع النافتا بهدف تقييم درجة التكامل الاقتصادي بين الولايات المتّحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتطبيق اختبار الاستقرارية ل Kwiatkowski - Phillips - Schmidt - Shin (KPSS) واختبار التكامل المشترك لجوهانسن cointegration Johansen من أجل دراسة العلاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلّي الإجمالي للاقتصاديات الثلاث، وكذا تطبيق منهجيّة Vahid and Engle لتقدير العلاقة في الأجل القصير.

قام الباحث بإجراء بحثه خلال فترتين: الفترة الأولى ما بين 1980 و 2006، أمّا الثانية من 1980 إلى سنة 1993، وهي تمثّل فترة ما قبل قيام تجمّع النافتا.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اتجاه للتكامل المشترك بين الناتج المحلّي الإجمالي قبل توقيع اتّفاقية النافتا، وكذلك بعد توقيعها إذ لم يحدث تغيّر كبير في عدد علاقات التكامل المشترك خلال فترتي الدراسة مما يدلّ على وجود ارتباط وثيق بين الاقتصاديات الأمريكية والمكسيكية والكندية، وبالتالي يمكن لهذه الدول أن تقود مسار التكامل الاقتصادي وتطوّره من منطقة تجارة حرة إلى اتّحاد جمركي أو إلى اتّحاد نقدي.

دراسة **Adom, Sharma& Morshed (2010)**: اهتمّت هذه الدراسة بالبحث في جدوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا عن طريق اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجيّة التكامل المشترك لجوهانسن وأنجل بين متغيرات الاقتصاد الكلّي الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي، ومستوى الأسعار، والإنفاق الحكومي، وتدفّقات التجارة والاستهلاك الخاص.

أجريت هذه الدراسة على ثماني دول افريقية وهي: الجزائر، مصر، نيجيريا، كوت ديفوار، الكاميرون، أنغولا وجنوب إفريقيا باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 1976 – 2005.

بناءً على نتائج الاختبارات اتّضح أن هناك علاقة قصيرة و طويلة الأجل تربط متغيرات الدراسة مما يدلّ على وجود ترابط في الاقتصاد الكلي للدول الأمر الذي يعدّ عاملاً حاسماً لنجاح تجربة التكامل بقيادة هذه الدول وبالتالي يمكن تحقيق هذا الهدف على نطاق القارة.

دراسة **(Sato, K, D.Allen and Z.Y.Zhang 2011)** :

اختبرت هذه الدراسة إمكانية إنشاء اتّحاد نقدي في منطقة شرق آسيا حيث استخدم لغرض التحليل عيّنة بيانات ربع سنوية تغطّي الفترة الزمنية 1978 – 2006 لإحدى عشرة دولة تشمل كوريا وتايوان وهونغ كونغ سنغافورة وماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبّين والصين واليابان والولايات المتّحدة.

استخدم الباحثون منهجيّة التكامل المشترك لجوهانسن لتحليل العلاقة في المدى الطويل بين النواتج الحقيقية لهذه البلدان، وأيضا اختبار انجل جرانجر من أجل الكشف عن الدورات التجارية المشتركة في المدى القصير.

توصّلت الدراسة إلى أنّ بعض الاقتصاديات الآسيوية مثل كوريا، هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين واليابان ينبغي أن تكون من المرشّحين لتشكيل اتّحاد نقدي، لأنّ النواتج الحقيقية تتحرك معا في المدى الطويل وتظهر سلوكاً متشابهاً كما أظهر اختبار انجل أن الدورات التجارية متزامنة في المدى القصير.

وعلاوة على هذا استثنت النتائج الولايات المتّحدة الأمريكية والصين من الترشيح للاتّحاد النقدي.كما أنّ دول آسيا لا يمكنها إنشاء اتّحاد نقدي إقليمي ما لم تدرج اليابان كبلد عضو.

دراسة **Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012)**: بنيت هذه الدراسة على نظرية تعادل القوّة الشرائية لاختبار مدى جاهزيّة دول مجلس التعاون الخليجي الستّ (السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر وعمان) لتشكيل اتّحاد نقدي خليجي.

وقد طبّق الباحثان اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (IPS test) و (LLC test) ، وكذا اختبار بادروني للتكامل المشترك لدراسة العلاقة على المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة الممتدّة ما بين سنتي 1990 – 2007.

كشفت نتائج اختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية متكاملة عند الدرجة نفسها (الفرق الأوّل) .وباستخدام اختبار التكامل المشترك اتّضح أنّ كل من سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي لا تربطهما علاقة تكاملية مشتركة في الأجل الطويل.هذا يشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال بعيدة عن إنشاء اتّحاد نقدي وتبني عملة مشتركة بحلول عام 2015 لأن الفرق بين معدّلات التضخم بين الدول الأعضاء واضح، كما أن عملات الدول الأعضاء مرتبطة بالدولار الأمريكي (ماعدا الكويت) وقد وفر لهم هذا الأمر فوائد كثيرة في مجال استقرار السياسة النقدية والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وتبسيط المعاملات التجارية.

دراسة **Hem C .Basnet and Sharma (2013)**: في دراسة أخرى قام بها Sharma & Basnet حول "التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية"، هدفت إلى التعرف على مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين أكبر اقتصاديات أمريكيا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، البيرو، المكسيك و فينزويلا) من خلال تحليل العلاقة على المدى القصير والطويل بين متغيرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول بتطبيق أسلوب التكامل المشترك كمنهج قياسي على بيانات تغطي الفترة 1960 – 2008.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود درجة عالية من التكامل المشترك بين المتغيرات الرئيسية.ولهذا يمكن لهذه الدول أن تقود مسار عملية التكامل في المنطقة، وجني منافع وفوائد التكامل الاقتصادي.

والجدول التالي يلخّص الدراسات التجريبية السابقة:

الجدول رقم 1:

الدراسات التجريبية السابقة

الكاتب	عنوان الدراسة	العينة	الفترة	المنهجيّة	النتائج
Darrat and Pennathur (2002)	Are the Arab Maghreb countries really integratable? Some evidence from the theory of cointegrated systems	3 دول	1969 - 1998	منهجيّة التكامل المشترك لجوهانسن	إن التكامل بين دول المغرب العربي ممكن اقتصادياً.
Ali F Darrat and Al Shami (2005)	On the path of integration in the Gulf region	6 دول	1970 - 2001	منهجيّة التكامل المشترك	إمكانية تشكيل كتلة اقتصادية خليجية.
Ramon A.Castillo Ponce (2008)	Economic Integration in North America	3 دول	1980 - 2006	منهجيّة التكامل المشترك	يمكن لهذه الدول أن تقود مسار التكامل الاقتصادي وجني منافعه.
Adom, Sharma& and Morshed (2010)	Economic integration in Africa	8 دول	1976 - 2005	منهجيّة التكامل المشترك	هناك إمكانية تحقيق وحدة اقتصادية افريقية.
Sato, K, D.Allen and Z.Y.Zhang (2011)	A Monetary Union in East Asia: What does the Common Cycles Approach Tell?	11 دولة	1978 - 2006	منهجيّة التكامل المشترك	يمكن تشكيل اتّحاد نقدي بين بعض دول المجموعة.
Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012)	GCC Monetary Union: Panel Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity	6 دول	1990 - 2007	منهجيّة التكامل المشترك	إنّ دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال بعيدة عن إنشاء اتّحاد نقدي.
Hem C .Basnet and Sharma (2013)	Economic integration in Latin America	7 دول	1960 - 2008	منهجيّة التكامل المشترك	يمكن لدول أمريكا اللاتينية تشكيل كتلة اقتصادية في المنطقة.

واعتماد على ما تقدم نستخلص تعدّد الدراسات التي عالجت موضوع التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول باستخدام طريقة التكامل المشترك، ولكن ما يميّز دراستنا عن هذه الدراسات أنّها شملت فترتين زمنيتين، الفترة الأولى الممتدّة ما بين 1969و 1988 وهي فترة ما قبل تأسيس الاتّحاد والفترة الثانية ما بين 1989و 2012 (قيام اتّحاد المغرب العربي) ، كما تناولت الدراسة عيّنة مهمّة من الدول العربية وهي: دول اتّحاد المغرب العربي مع الأخذ بعين الاعتبار قلّة الأبحاث التّجريبية التي تطرقت إلى موضوع التكامل الاقتصادي المغاربي.

رابعاً: الدراسة القياسية

استناداً إلى الدراسات التجريبية السابقة الذكر سنحاول قياس وتقييم درجة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) ؛ بغية معرفة مدى قدرتها على تشكيل كتلة اقتصادية ناجعة في المنطقة من خلال تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وذلك حسب ما توافر لدينا من معطيات اقتصادية خاصة باقتصاديات دول المغرب العربي.

بعد إجراء الاختبارات الاستقرارية يتم تطبيق أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المتمثّل في أسلوب التكامل المشترك لجوهانسن باختبار العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلّية (مقاسة بالناتج المحلّي الإجمالي GDP والتجارة البينية TRADE والإنفاق الحكومي GVEX ومعدّل التضخم INF) .

1 ـ تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

أ ـ متغيرات الدّراسة

تتمثّل المتغيرات المدروسة فيما يلي:

- **GDP**: يمثّل الناتج المحلّي الإجمالي، وهو أهم مقياس اقتصادي للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل قطاعات الاقتصاد جميعا، حيث يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج دولة معينة خلال فترة زمنية معينة.
- **GVEX**: يمثّل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي، يقصد به مجموع الإنفاق والتحويلات الذي تصرفه الحكومة لخدمة الشعب.
- **TRADE**: يمثّل التجارة البينية يتم الحصول عليها عن طريق جمع إجمالي الصادرات البينية والواردات البينية، ويقيس حجم التبادل التجاري بين البلدان المغاربية (بالمليون دولار) .
- **INF**: معدّل التضخم السنوي ويقصد به الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وقد تمّ قياس التضخم بمعيار الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI).

ب ـ مصادر البيانات

استخدمت بيانات سنوية تغطّي الفترتين الزمنيتين 1969 و 1988 وهي فترة ما قبل إنشاء اتّحاد المغرب العربي والفترة 1989 – 2012 التي تمثّل فترة قيام الاتّحاد لعيّنة تتكوّن من ثلاث دول، وهي: الجزائر وتونس والمغرب.في حين استبعدت ليبيا وموريتانيا؛ نظرا لعدم توافر بيانات كافية عنها، وجمعت هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك العالمي World Data Bank وقاعدة بيانات CHELEM.

2 ـ نتائج الدراسة

أ ـ ما قبل تأسيس اتّحاد المغرب العربي

اختبارات السكون للمتغيرات: تتصف معظم السلاسل الزمنية بخاصّية عدم الاستقرار ؛ لاحتوائها على جذر الوحدة، لهذا سنقوم في البداية باختبار الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة في مستوياتها اللوغاريتمية بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقرارية في مستوياتها وعند الفروق الأولى، من خلال اختبار فرضية العدم بوجود جدر الوحدة فإذا تمّ قبول هذه الفرضية فإن المتغير غير ساكن في مستواه ومن ثم يتم اختبار سكونه عند الفرق الأوّل:

الجدول رقم2:

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Test Results)

المتغيرات	البلد	ADF		PP	
		المستوى Level	الفرق الأول First difference	المستوى Level	الفرق الأول First difference
GDP	الجزائر	- 1.068	- *2.812	- 0.854	- *1.652
	تونس	- 0.747	- *2.819	- 0.747	- *2.760
	المغرب	- 0.205	- *2.970	- 0.425	- *2.946
TRADE	الجزائر	- 0.976	- ***4.623	0.7527	- ***4.623
	تونس	3.775	- ***5.358	- 0.543	- ***5.358
	المغرب	- 1.787	- **3.674	- 1.973	- **3.612
GVEX	الجزائر	- 1.074	- ***4.573	- 1.074	- ***4.573
	تونس	- 2.004	- **3.132	- 2.085	- ***3.888
	المغرب	- 1.880	- 3.081	- 1.609	- **3.054
INF	الجزائر	- 2.258	- ***4.934	- 2.181	- ***5.372
	تونس	- 2.578	- ***7.684	- 2.575	- ***7.684
	المغرب	- 2.726	- 4.526	- 2.624	- ***7.084

* مستقرة عند مستوى 10 %.

** مستقرة عند مستوى 5 %و 10 %.

*** مستقرة عند مستوى 1 % و 5% و 10 %.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

يظهر اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (pp) لاستقرارية السلاسل الزمنية قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند المستويات 1 %، 5 %، 10 % حيث إن القيم المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة مما يعني أن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها.وبإعادة الاختبار نفسه للفروق الأولى تبيّن أنّ المتغيرات جميعها قد استقرّت، ومنها رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن: بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية مستقرّة عند الدرجة نفسها وهي الدرجة الأولى سنجري اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن لدراسة العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات محل الدراسة.

توضّح البيانات الواردة في الجدولين رقم 2 ورقم 3 نتائج اختبار الأثر trace Test واختبار القيم الذاتية العظمى Maximum Eigenvalue Test من أجل اختبار وجود اتّجاه للتكامل مشترك.

الجدول رقم 3:

نتائج اختبار الأثر

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob
GDP	r=0	0.615461	28.40662	29.79707	0.0717
	r£1	0.398538	11.20386	15.49471	0.1993
	r£2	0.107781	2.052788	3.841466	0.1519
TRADE	r=0	0.659719	26.99277	29.79707	0.1018
	r£1	0.333399	7.589056	15.49471	0.5103
	r£2	0.015923	0.288915	3.841466	0.5909
GVEX	r=0	0.799530	*50.30862	29.79707	0.0001
	r£1	0.646889	*21.38098	15.49471	0.0058
	r£2	0.136584	2.643449	3.841466	0.1040
INF	r=0	0.567180	27.59634	29.79707	0.0879
	r£1	0.385465	14.19742	15.49471	0.0777
	r£2	0.329981	6.407186	3.841466	0.0114

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

من الجدول أعلاه يتّضح أنّ قيمة traceλ أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، ومنه يمكن قبول الفرضية العديمة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أو علاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة باستثناء الإنفاق الحكومي، مماّ يعني أنها غير متكاملة تكاملاً مشتركاً مع بعضها بعضا ، أو بعبارة أخرى تبتعد عن بعضها بعضا في المدى الطويل، ولا تظهر سلوكاً متشابهاً.

ومنها ترفض نتائج اختبار الأثر وجود علاقة تكامل مشترك بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي الثلاثة في فترة ما قبل تأسيس اتّحاد المغرب العربي.

الجدول رقم 4:

نتائج اختبار القيم الذّاتية العظمى

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max - Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob
GDP	r=0	0.615461	17.20276	21.13162	0.1626
	r£1	0.398538	9.151067	14.26460	0.2738
	r£2	0.107781	2.052788	3.841466	0.1519
TRADE	r=0	0.659719	19.40371	21.13162	0.0857
	r£1	0.333399	7.300141	14.26460	0.4543
	r£2	0.015923	0.288915	3.841466	0.5909
GVEX	r=0	0.799530	*28.92764	21.13162	0.1131
	r£1	0.270976	*5.372821	17.14769	0.0032
	r£2	0.136584	2.643449	3.841466	0.1040

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max - Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob
INF	r=0	0.567180	13.39892	21.13162	0.4162
	r£1	0.385465	7.790238	14.26460	0.4004
	r£2	0.329981	6.407186	3.841466	0.0114

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

إلى جانب نتائج اختبار الأثر يرفض اختبار القيم الذاتية العظمى وجود علاقة تكامل مشترك بين بلدان المغرب العربي الثلاثة في مجال العلاقات الاقتصادية في فترة ما قبل تأسيس اتّحاد المغرب العربي.

ب ـ أثر تأسيس اتّحاد المغرب العربي عام 1989

بناء على النتائج السابقة يتضح غياب علاقة تكامل على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة باستثناء متغير الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1969 – 1988 وهي فترة ما قبل إنشاء اتّحاد المغرب العربي، وربّما تكون الخطوات الأساسية التي اتّخذتها الحكومات المغاربية لتحفيز العملية التكاملية هي إنشاء اتّحاد المغرب العربي في 17 شباط 1989، لذلك سيكون من المهم تقييم إنشاء هذا الاتّحاد من حيث مساهمته في دعم الروابط الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي الثلاث، حيث سنقوم بالدراسة نفسها خلال مرحلة تأسيس اتّحاد المغرب العربي (1989 – 2012) .

- **اختبارات السكون للمتغيرات:**

الجدول رقم5:

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Test Results)

المتغيرات	البلد	ADF		PP	
		المستوى Level	الفرق الأول First difference	المستوى Level	الفرق الأول First difference
GDP	الجزائر	1.512	***4.520 -	2.318	***4.520 -
	تونس	0.177	***3.846 -	0.162	***3.793 -
	المغرب	1.299	**3.623 -	1.231	**3.627 -
TRADE	الجزائر	1.627	***4.283 -	3.207	***4.283 -
	تونس	0.886	***5.196 -	1.872	***5.196 -
	المغرب	3.459	*1.816	6.803	*3.411 -
GVEX	الجزائر	2.019 -	**3.538 -	1.575 -	**3.541 -
GVEX	تونس	2.019 -	***6.595 -	1.091 -	***6.628 -
	المغرب	2.137 -	***5.946 -	2.020 -	***5.952 -
INF	الجزائر	2.186 -	***4.650 -	2.628 -	***8.209 -
	تونس	0.943 -	**3.165 -	3.962 -	***10.981 -
	المغرب	2.041 -	***6.792 -	1.935 -	***7.800 -

* مستقرة عند مستوى 10 %.

** مستقرة عند مستوى 5 %و 10 %.

*** مستقرة عند مستوى 1 % و 5% و 10 %.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

تشير نتائج اختباري جذر الوحدة لديكي فولر الموسّع وفيليبس بيرون الواردة في الجدول أعلاه أنّ جميع المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى (Level) ، إذ إن قيم t المحسوبة هي أقل من القيم الحرجة عند المستويات 1 % و 5% و 10 % وبالتالي قبول الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة.

بإعادة الاختبارين عند الفروق الأولى (First differ-ence) أصبحت السلاسل مستقرة حيث وجد أن قيم t المحسوبة كانت أكبر من قيم t الحرجة عند المستويات 1 % و 5% و 10 % ومنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل وبالتالي خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وهي متكاملة من الدرجة الأولى.

- **اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:**

الجدول رقم 6:

نتائج اختبار الأثر لجوهانسن

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob
GDP	r=0	0.770257	*48.16856	29.79707	0.0002
	r£1	0.488937	*15.81105	15.49471	0.0448
	r£2	0.046315	1.043274	3.841466	0.3071
TRADE	r=0	0.618951	*35.84926	29.79707	0.0089
	r£1	0.474186	14.62305	15.49471	0.0674
	r£2	0.021639	0.481284	3.841466	0.4878
GVEX	r=0	0.618371	*31.51594	29.79707	0.0314
	r£1	0.263021	10.32319	15.49471	0.2567
	r£2	0.151292	3.608882	3.841466	0.0575
INF	r=0	0.672308	*30.42608	29.79707	0.0423
	r£1	0.220868	5.881068	15.49471	0.7095
	r£2	0.017590	0.390433	3.841466	0.5321

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

تشير نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك في الجدول أعلاه إلى وجود اتجاه للتكامل المشترك بين المتغيرات الكلّية الرئيسية لدول المغرب العربي، وهو ما يمكن إيضاحه فيما يلي:

بالنسبة للناتج المحلّي الإجمالي أعطى اختبار الأثر قيمتين معنويتين (48.16856) ، و (15.81105) أكبر من القيم الحرجة (29.79707) و (15.49471) على التوالي عند المستوى الاحتمالي 5 % ممّا يدلّ على وجود علاقتين توازنيتين في الأجل الطويل.وبالتالي هناك اتّجاه مشترك بين الناتج المحلّي الإجمالي لبلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر وتونس والمغرب) ، أو بعبارة أخرى أنّ الناتج المحلّي الإجمالي لهذه الدول الثلاث يتحرّك معاً ويظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل.

علاوةً على هذا تكشف نتائجنا عن وجود اتّجاه واحد للتكامل المشترك لتدفّقات التجارة البينية حيث أعطى اختبار الأثر قيمة معنوية واحدة (35.84926) أكبر من القيمة الحرجة (29.79707) عند المستوى الاحتمالي 5 % ممّا يدلّ على أنّ التجارة البينية المغاربية متكاملة تكاملاً مشتركاً ، فهي لا تبتعد كثيراً عن بعضها بعضا في المدى الطويل وتظهر سلوكاً متشابهاً.

كما أعطى اختبار الأثر قيمة معنوية أخرى أكبر من القيم الحرجة عند المستوى الاحتمالي 5 % بالنسبة للإنفاق الحكومي؛ وبالتالي رفض الفرضية القائلة بعدم وجود أيّ اتجاه للتكامل المشترك.

وبالمثل تؤكّد النتيجة وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين معدلات التضخم.

الجدول رقم 7:

نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max - Eigen Statistic	Critical Value 0.05	Prob
GDP	r=0	0.770257	*32.35751	21.13162	0.0009
	r£1	0.488937	*14.76778	14.26460	0.0416
	r£2	0.046315	1.043274	3.841466	0.3071
TRADE	r=0	0.618951	*21.22621	21.13162	0.0485
	r£1	0.474186	14.14177	14.26460	0.0523
	r£2	0.021639	0.481284	3.841466	0.4878

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max - Eigen Statistic	Critical Value 0.05	Prob
GVEX	r=0	0.618371	*21.19276	21.13162	0.0490
	r£1	0.263021	6.714304	14.26460	0.5235
	r£2	0.151292	3.608882	3.841466	0.0575
INF	r=0	0.672308	*24.54502	21.13162	0.0159
	r£1	0.220868	5.490635	14.26460	0.6790
	r£2	0.017590	0.390433	3.841466	0.5321

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

يوضّح الجدول أعلاه نتائج اختبار التكامل المشترك المبني على اختبار القيم الذاتية العظمى لرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي اتجاه للتكامل المشترك (أي غياب التّكامل المشترك) عند مستوى معنوية 5 %، وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، وبهذا يتّضح أنّ الناتج المحلّي الإجمالي للجزائر يتكامل تكاملاً مشتركاً مع الناتج المحلّي الإجمالي لكل من المغرب وتونس.وكذلك هناك علاقة تكامل مشترك بين التجارة البينية لدول المغرب العربي الثلاثة. كما أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي وكذا معدل التضخم.

تحليل النتائج:

بناء على النتائج المتحصّل عليها في الدراسة القياسية باستخدام اختبارات الاستقرارية للمتغيرات (اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليبس بيرون PP) ، واختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Test تبيّن لنا ما يلي:

أنّ جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى.ولكن بعد أخذ الفروق الأولى اتّضح أنّها استقرت عند الدرجة الأولى (1) I .

ليس هناك ما يكفي من الأدلّة الداعمة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية لبلدان المغرب العربي الثلاث التي تجعلها قادرة على التكامل خلال المرحلة السابقة لتأسيس اتّحاد المغرب العربي، ويتعلّق الأمر بمحدودية نتائجها وفشل التجربة في المجال الاقتصادي؛ فمثلاً التعاون المشترك في مجال قطاع النفط عرف جموداً خلال هذه الفترة ويبرز ذلك في تعثر الاتفاقيات الثنائية المبرمة آنذاك بين دول المغرب العربي إلى جانب القطاع الزراعي الذي لم يحقّق إلاّ بعض النتائج المتواضعة.أمّا التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية فكانت ضئيلة فقد بلغت 1.67 % من إجمالي الواردات، و 1.25 % من إجمالي الصادرات المغاربية خلال الفترة 1964 – 1970، وكذلك ما حدث في بداية الستينيات من نزاعات ديبلوماسية وعسكرية. بدأت المنطقة المغاربية تعرف تحسّناً كبيراً في أواخر الثمانينات. وتواصل هذا التحسّن حتّى بداية التسعينات، و تجسّد ذلك في تأسيس اتّحاد المغرب العربي في 17 شباط 1989 لذلك سيكون من المهم تقييم مساهمة الاتحاد في دعم الروابط الاقتصادية.

لا يرفض اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة اقتصادية على المدى الطويل تربط بين دول المغرب العربي الثلاثة (الجزائر وتونس والمغرب) .

هناك اتجاهان للتكامل المشترك بين الناتج المحلّي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس والمغرب ممّا يشير إلى أنّ الناتج المحلّي الإجمالي لهذه الدول يتحرك معاً في المدى الطويل، ويظهر سلوكاً متشابهاً، أو بصيغة أخرى هناك علاقة ايجابية بين النواتج المحلّية الإجمالية لتونس والمغرب والجزائر ممّا يسمح بالحكم بإمكانية التكامل بين هذه الاقتصاديات.

علاوةً على هذا فانّ تحليل تدفّقات التجارة البينية يؤكّد حقيقة النتائج، حيث تكشف أنّ هناك اتجاها للتكامل التجاري بين الأقطار الثلاث.وفي حقيقة الأمر أنّ هذه الزيادة لم تسجّل نتيجة ايجابية للمنطقة المغاربية؛ فمتوسط التجارة البينية لم يرتق للمستوى المطلوب ودون الإمكانات التي تزخر بها المنطقة، إذ إن المجموعة الأوروبية تستحوذ وحدها على أكثر من 60 % من المبادلات التجارية المغاربية، بينما لا تزيد التجارة البينية المغاربية عن 3 % من إجمالي التجارة الخارجية مقارنة بتكتّلات إقليمية أخرى كالتجربة الخليجية (14 %) .

ويماثل ما تقدم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم، فهنالك حركة مشتركة في المدى الطويل بين الجزائر وتونس والمغرب هذه النتائج تؤكّد أنّ دول المغرب العربي يمكن أن تتكامل في الأجل الطويل، وأن تجلب المزيد من الدعم للاندماج المغاربي.

وبطبيعة الحال فانّ وجود هذا التماسك أو الترابط الهام يعني في الأساس أنّ هذه الدول ذات صلة مع بعضها بعضا ، وأنّها في الواقع قادرة بناء تكامل اقتصادي إقليمي.

ومن هنا فإن وجود اتّجاه مشترك بين هذه المتغيرات يساعد بشكل كبير على حسن التنبؤ بإمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، أو بعبارة أخرى إن التكامل في إطار المغرب العربي ممكن اقتصادياً، وبالتّالي يمكن لواضعي السياسات وصنّاع القرار في هذه البلدان الشروع في إنشاء اتّحاد اقتصادي في ظلّ توافر ظروف الاقتصاد الكلّي الملائمة التي تسمح لهم

بالقيام بذلك.

ويمكن إرجاع حالة الجمود التي يشهدها اتّحاد المغرب العربي منذ نشأته إلى مجموعة من العوامل؛ أهمها تشابه اقتصاديات بلدان المغرب العربي، وضعف التبادل التجاري البيني، والتبعية الاقتصادية والتجارية للخارج إلى جانب عوامل سياسية، نحو مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب، والنزاع المغربي الجزائري بسبب قضية الصحراء الغربية، وكذا تدهور الأوضاع الأمنية خلال السنوات الأخيرة في بلدان المغربي العربي.

لذلك يجب اتّخاذ خطوات وتدابير إضافية وتوحيد الجهود نحو حلّ الخلافات الاجتماعية والسياسية وتوفير ظروف اقتصادية ملائمة بين بلدان المغرب العربي التي تعيق إحراز تقدّم نحو نشوء كتلة اقتصادية في منطقة المغرب العربي مستقبلاً.

الخاتمة:

تكتسب مسألة التكامل الاقتصادي المغاربي أمراً بالغ الأهمية نظراً للجهود والموارد الهائلة والضخمة التي أنفقتها هذه الدول؛ لمحاولة تنظيم نفسها في مجموعة اقتصاديّة متماسكة تربطها مصالح وأهداف مشتركة.

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا تحليل وقياس درجة التكامل الاقتصادي بغية استكشاف مدى قدرة تجسيد كتلة اقتصادية في منطقة المغرب العربي باستخدام طريقة التكامل المشترك، لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين الاقتصاديات الكلية لعيّنة تتكوّن من ثلاث دول، وهي الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترتين 1969 – 1988، وهي فترة ما قبل تأسيس الاتّحاد.و 1989 – 2012 وهي فترة ما بعد تأسيس الاتّحاد لتقييم نشأة الاتّحاد ومساهمتها في دعم الروابط الاقتصاديّة المغاربية.

توصّلنا إلى وجود اتّجاه مشترك بين متغيرات الدراسة يساعد بشكل كبير على حسن التنبؤ بإمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، أو بعبارة أخرى إن التكامل في إطار المغرب العربي ممكن اقتصادياً، إذ أشار اختبار التّكامل المشترك أنّ الروابط القائمة بين دول المغرب العربي الثلاث أصبحت أكثر وضوحاً وقوةً منذ تأسيس الاتّحاد سنة 1989؛ أي أن هذه الاقتصاديات يمكن أن تأسّس مجموعة اقتصاديّة في المنطقة، وأنّ تعثر دول المغرب العربي في تحقيق تكامل ناجح وفعّال داخل المنطقة مرتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفيما يلي نقترح بعض التوصيات المهمة لتفعيل مسيرة اتّحاد المغرب العربي:

1. ضرورة توافر الإرادة السياسية، والقناعة التامة لدى دول المغرب العربي بأهمية التكامل الاقتصادي والتعاون البيني؛

2. العمل على إنهاء الخلافات والنزاعات الثنائية بين أقطار المغرب العربي بالتشاور والطرق السلمية؛ لتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة المغاربية من خلال حل مختلف الإشكاليات المتعلقة بالنزاعات الحدودية المغاربية، والتوصل إلى حل سريع ونهائي لقضية الصحراء الغربية بطريقة عادلة، ومواجهة الأزمات السياسية بين الدول المغاربية عن طريق الحوار المباشر المبني على أساس المساواة واحترام الرأي الآخر من دون تدخل قوى أجنبية، وتغليب المصلحة الاقتصادية على المصلحة السياسية.

3. ضرورة عقد اتفاقيات جماعية للتشاور الاقتصادي والسياسي تهدف إلى رفع مستوى التعاون المغاربي ، و عقد مؤتمرات وندوات تهدف إلى تشجيع العمل الجماعي بين دول المغرب العربي.

4. الإفادة من خبرات وتجارب التكتّلات الاقتصادية الأخرى في ميدان مواجهة المشاكل والعقبات التي يتعرض لها اتّحاد المغرب العربي .

5. العمل بشكل تدريجي على إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المغرب العربي تلغى من خلالها الرسوم الجمركية كافة على حركة السلع والخدمات داخل منطقة المغرب العربي .

6. العمل على تنويع اقتصاديات بلدان المغرب العربي وتحقيق تكامل بين القطاعات الإنتاجية والخدماتية كافة.

7. العمل على تطوير العلاقات التجارية بين دول الاتّحاد، و تفعيل حركة رؤوس الأموال، وإزالة العوائق الجمركية، وكذلك التنسيق بين دول الاتّحاد في مجال السياسات الاقتصادية و السياسية و النقدية والمالية لإنهاء مراحل التكامل الاقتصادي.

8. ضرورة تشجيع القطاع الخاص لما يخلّفه من آثار ايجابية في خلق فرص العمل وتشجيع الاستثمارات سواء الاستثمارات بين دول المغرب العربي أو الاستثمارات الأجنبية.

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1. النجار سعيد، سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، (أبوظبي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 1992) .
2. بلاسا بيلا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة البراوي رشيد، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1964) .
3. عبد الرحيم إكرام، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي العولمة.. والتكتّلات الاقليمية البديلة، (القاهرة، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، 2002) .
4. عبد الناصر جمال، اتّحاد المغرب العربي، (دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004) .
5. معاهدة إنشاء اتّحاد المغرب العربي.
6. مقدّم عبيرات مقدّم، » التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتّلات الاقتصادية الراهنة«، أعمال مؤتمر التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.

باللّغة الأجنبية:

1. *Adom, Sharma& Morshed (2010) , Economic integration in Africa, The Quarterly Review of Economics and Finance, N°. 50, P245 - 253.*
2. *Ali F Darrat and Al Shami (2005) , On the path of integration in the Gulf region, Applied Economics, N°. 37, P1055 - 1062.*
3. *Darrat and Pennathur (2002) , Are the Arab Maghreb countries really integratable ? Some evidence from the theory of cointegrated systems, Review of Financial Economics, N°. 11, P79 - 90.*
4. *Hem C . Basnet and Sharma (2013) , Economic integration in Latin America, Journal of Economic Integration, No. 4, Vol. 28, P 551 - 579.*
5. *Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012) , GCC Monetary Union: Panel Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity, European Journal of Economics, Issue 55 December, P 1450 - 2275.*
6. *Ramon A. Castillo Ponce, Ramon de Jusus Ramirez Acosta (2008) , Economic Integration In North America, Applied Econometrics and International Development, Vol 8, P 111 - 122.*
7. *Sato, K, D. Allen and Z. Y. Zhang (2011) , A Monetary Union in East Asia: What does the Common Cycles Approach Tell?, Edith Cowan University (ECU) Publication, P 1007 - 1013.*